

CHECK AGAINST DELIVERY

تحفة، ضد التسليم

كلمة السيدة كارولين أتييم

مجلس الأمن الدولي يفتتح النقاش بشأن العنف الجنسي أثناء النزاعات

14 نيسان/أبريل 2021

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، الزملاء من المجتمع المدني، السيدات والسادة...

شكراً على إتاحة فرصة إلقاء هذا البيان نيابة عن فريق عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بالنساء والسلام والأمن. أنا كارولين أتييم، مؤسسة ومديرة شبكة النساء ذوات الإعاقة في جنوب السودان، وهي منظمة تعمل مباشرة مع النساء ذوات الإعاقة، بمن فيهن الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. أتحدث اليوم نيابة عن هؤلاء الناجيات، وعن النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وبوصفي امرأة صماء. وسوف يتولى مترجمي للغة الإشارة ترجمة بيان اليوم إلى خطاب مسموع.

على الرغم من اتفاق السلام، لا يزال جنوب السودان غارقاً في النزاعات الطائفية والعرقية والسياسية والمسلحة، حيث يُستخدم العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل ممنهج في إذلال النساء والفتيات. فقد تعرض أكثر من 65 في المئة من نساء جنوب السودان لعنف جنسي أو جسدي، وهذا ضعف المتوسط العالمي ومن أعلى المعدلات في العالم. والنساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة للعنف الجنسي أثناء النزاعات.

إن المزيج القاتل من إفلات الجناة من العقاب واللامساواة والتمييز المتجذرين يعني أن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما فيه العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، لا يؤخذ على محمل الجد كجريمة، ولا تتم معالجة آثاره المدمرة. فحتى قبل النزاع الحالي، كان الاغتصاب الزوجي مقبولاً، وكان أكثر من 50 في المئة من الفتيات يتزوجن قبل سن الثامنة عشرة. ولكن معدلات زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري لم تبدأ بالارتفاع إلا بعد بدء النزاع، وتفاقت بعد جائحة كوفيد-19. ويجري غالباً إرغام الضحية على الزواج من مغتصبها. وتغتصب الفتيات أحياناً للتعويض عن جرائم ارتكبتها أقرباء لهن أو بدافع الانتقام. كما يجري اغتصاب فتيات وإرغامهن على الزواج بدافع الحمل ووضع طفل يعوض عن قريب توفي. وينبغي وقف هذه الممارسات اللاإنسانية والظالمة.

سيدي الرئيس..

على مستوى العالم، تتضاعف ضعفين أو ثلاثة احتمالات تعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وسوء المعاملة والاستغلال، خاصة أثناء النزاعات، حيث يواجهن عزلة متزايدة، أو يفقدن الوصول إلى شبكات الدعم، أو قد يكون لديهن قدرة محدودة على الحركة أو يتم التخلي عنهن.

اسمحو لي أن أروي لكم قصة مؤلمة لفتاة صغيرة توضح محنة النساء والفتيات ذوات الإعاقة. في عام 2014، أثناء النزاع في بور، تعرضت فتاة صماء عمرها 14 عاماً للاغتصاب مرات عدة بعد أن هجرها أفراد أسرتها الذين فروا من المعارك. كانت عاجزة عن إخبار أي كان بصدمتها أو طلب خدمات صحية وغيرها من الخدمات الضرورية بعد الاغتصاب مباشرة. وعندما قابلتها وتمكنت من التواصل معها بلغة الإشارة، فهمنا ما حدث وقدمنا لها رعاية فورية - ولكننا فوجئنا بأنها مصابة بفيروس الإيدز. لو توفر لديها آنذاك مترجم فوري وحصلت على رعاية طبية بسرعة، لأمكن مساعدتها بوقت أبكر. لكن هذه الخدمات الضرورية لم تكن متاحة لها، وتعين عليها أن تعاني بصمت. وهذا غير مقبول.

توضح هذه القصة بعض الحالات التي نتفقم فيها معاناة النساء والفتيات ذوات الإعاقة بسبب التمييز الذي يواجهنه بالأساس. إنهن فريسة سهلة للمغتصبين الذين يعرفون أنهم يستطيعون الإفلات من العقاب لأن بلاغات الضحايا من ذوات الإعاقة عن العنف الجنسي قد تواجه عدم التصديق، أكثر من بلاغات غيرهن. وهن يكافحن غالباً للوصول إلى مرافق صحية أو ملاجئ محدودة أو غير ملائمة أو حتى معلومات صحية وقانونية أساسية هن بأمر الحاجة إليها. وقد فاقمت جائحة كوفيد-19 هذه الظروف بسبب الإغلاق وتوقف الخدمات، مما أبقى النساء ذوات الإعاقة معزولات في منازلهن.

إضافة لما سبق، فإن خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي تتجاهل غالباً احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة ولا تجمع بشكل منهجي سوى بيانات محدودة جداً عن تجاربهن، حتى من قبل الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، يساء فهم حقوقنا، ويتوافق ذلك مع تصورات نمطية بأننا لا نستطيع أن نقرر خياراتنا بأنفسنا وأن وجهات نظرنا غير مهمة. فعلى سبيل المثال، الافتراض الخاطيء بأن النساء ذوات الإعاقة غير قادرات على إقامة علاقات بالتراضي يعني أن العديد منهن لا يتلقين معلومات عن أجسادهن أو حقوقهن، مما يجعلهن أكثر عرضة للإيذاء والحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة جنسياً.

وفي حالة إنجاب الناجيات من العنف الجنسي أطفالاً، يواجه الأطفال والنساء اللاتي يحملنهم أو يربينهم عواقب مدمرة أحياناً بسبب اللامساواة المتأصلة بين الجنسين. ويتعرضون جميعاً للوصم والتمييز الشديدين. وغالباً ما تُنبذ هؤلاء النساء في مجتمعاتهن ويهجرهن أزواجهن، مما يترك لهن موارد شحيحة، وقد يُصبن بصدمات جسدية ونفسية طويلة الأمد. وقد يضطر بعضهن إلى التسول في الشوارع بينما يُقايض البعض الآخر، وخاصة الفتيات، بالماشية. الطريقة الوحيدة لمعالجة مأساة هؤلاء النساء والفتيات وأطفالهن هي معالجة أوجه اللامساواة السائدة وحماية حقوقهن الأساسية في مناطق النزاع.

يجب أن تكون حقوق الناجيات وتجاربهن وآرائهن في صلب أي خطة لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهذه الفئة تتضمن الناجيات ذوات الإعاقة. فللناجيات حقوق أساسية تمنحهن حق الحصول على خدمات خاصة تلبي احتياجاتهن - يجب أن يحصلن على خدمات شاملة وميسرة وغير تمييزية، مثل الدعم النفسي الاجتماعي، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والرعاية الصحية النفسية، والخدمات القانونية والتدريب على تطوير مهارات كسب العيش. هذا ما يجب أن تتضمنه أي منهجية متماسكة تركز على الناجين - وهذا هو المعيار الذي التزم به مجلس الأمن في القرار 2467 لعام 2019.

يجب وقف بيع الأسلحة غير المشروعة لضمان سلامة النساء. فانتشار الأسلحة النارية اليوم على نطاق واسع في مجتمعنا شديد العسكرة يعرض النساء لجميع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله. يجب محاسبة المسؤولين عن الجرائم في جنوب السودان أمام المحكمة المختلطة التي يتعين إنشاؤها وتفعيلها بالكامل بموجب الفصل الخامس من اتفاق حل النزاع في جنوب السودان. على جميع الأطراف إعطاء الأولوية لمشاركة وقيادة النساء بمختلف فئاتهن بشكل كامل ومتساوٍ وهادف، بمن فيهن ذوات الإعاقة، في جميع جوانب عملية السلام الحالية، وضمان تطبيق حصة 35 في المئة التي نص عليها الاتفاق المذكور. على جنوب السودان احترام التزاماته تجاه حقوق الإنسان بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كالقرار 2475 لعام 2019 بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، وجميع القرارات المتعلقة بالنساء والسلام والأمن. أخيراً، سيدي الرئيس، نهيب بجميع الجهات الفاعلة ضمان وضع حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومشاركتهن وإمكانية وصولهن إلى الخدمات في صميم جميع جهود الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهته.

سيدي الرئيس..

من أجل إنسانيتنا وكرامتنا ومستقبلنا، علينا إنهاء الحرب والعنف في جنوب السودان. لا يمكن مقايضة حياة الآلاف من نساء وفتيات جنوب السودان في جوبا وملكال وبنيتو، وفي واو وجونقلي بفترة استراحة عابرة من القتال. إذا نسينا معاناتهن، فلن نلتئم جراحنا إطلاقاً. وهذا يهدد بتجدد النزاع في المستقبل. ولبناء سلام مستدام، نحتاج إلى التشاركية والعدالة والمصالحة مع الماضي. أهيب بمجلس الأمن اتخاذ الخطوات التالية:

- إعادة التأكيد على أن النهج الشامل الذي يركز على الناجين هو، بحكم التعريف، نهج قائم على الحقوق، وسهل التطبيق، ومصمم بالشراكة مع مختلف فئات النساء، بمن فيهن ذوات الإعاقة، وحث جميع الحكومات على تنفيذ التزاماتها بتوفير الخدمات لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وبموجب القرار 2567 لعام 2021، على جميع أطراف النزاع والأطراف المسلحة الأخرى في جنوب السودان وقف العنف الجنسي ومنع حدوث المزيد منه، واعتماد ممارسات تركز على الناجين. إضافة لذلك، على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان توفير الحماية التي تعهدت بها لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهته أينما حدث، وتعزيز قدرة نظام العدالة على الملاحقة القضائية الكاملة لجميع أشكاله وجميع انتهاكات حقوق الإنسان.
- التشديد على أن جهود العدالة والمساءلة، بما فيها عمليات التعويض والإنصاف، يجب أن تركز على الحقوق، وتركز على الناجين، وتكون شاملة للجميع وغير تمييزية، وقبل كل شيء، أن تتجنب مفاقمة الضرر الواقع. يجب محاسبة المسؤولين عن الجرائم في جنوب السودان أمام المحكمة المختلطة التي يتعين إنشاؤها وتفعيلها بالكامل بموجب الفصل الخامس من اتفاق حل النزاع في جنوب السودان.
- الوقف الفوري لتدفق الأسلحة غير المشروعة من أجل تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ اتفاق حل النزاع في جنوب السودان.

- مطالبة جميع الجهات الفاعلة بضمان وضع حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومشاركتهن وإمكانية وصولهن إلى الخدمات في صميم جميع جهود الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. إعطاء الأولوية لتنفيذ القرار 2475 لضمان إدراج حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وآرائهن في بنود أجندات جميع البلدان، بما في ذلك عن طريق تحويل عمليات السلام بمراعاتهن في أنشطة حماية المدنيين ومراقبة حقوق الإنسان، ودعم مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في عمليات السلام والعمليات السياسية والإنسانية.
 - مطالبة جميع الأطراف بإعطاء الأولوية لمشاركة وقيادة النساء بمختلف فئاتهن بشكل كامل ومتساوٍ وهادف، بمن فيهن ذوات الإعاقة، في جميع جوانب عملية السلام الحالية. وهذا يشمل إعطاء النساء نسبة 35 في المئة للمشاركة في جميع المستويات كما ورد في اتفاق حل النزاع في جنوب السودان.
 - دعوة مجتمع المانحين الدوليين إلى تقديم موارد كافية لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والفتيات، ولا سيما المنظمات التي تملك خبرة في حقوق الإعاقة، حتى يتمكنوا من تولي أدوار قيادية في جميع مراحل العمل الإنساني والتنمية والسلام.
- يستطيع مجلس الأمن ويجب عليه الوفاء بالتزاماته تجاه شعب جنوب السودان، وتجاه العديد من النساء والفتيات في النزاعات حول العالم، اللواتي تعهد المجلس أمامهن بإنهاء جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي مرة وإلى الأبد.
- شكراً جزيلاً.